مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2024

تقرير أقل البلدان نمواً

تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية

استعراض عام

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2024

تقرير أقل البلدان نمواً

تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية

استعراض عام

الأمم المتحدة

جنيف، 2024

© Emerica2003 - stock.adobe.com

© 2024، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، المدرج في: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل ولا في طريقة عرض مادته ضمن أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بتصوير مقتطفات من هذا العمل واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

UNCTAD/LDC/2024 (Overview)

توطئة

©2024_UNCTAD

تبرز أسواق الكربون في الوقت الراهن كمنارة في خضم سعي العالم إلى إيجاد حلول مبتكرة تتيح التصدي لأزمة المناخ والأزمة المالية بموازاة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُنظر إلى هذه الأسواق باعتبارها عوامل من شأنها أن تعزز الطموح المناخي وتيسر تدفقات رأس المال صوب البلدان النامية، الأمر الذي يتيح مساراً واعداً يمكن أن يسهم في الدفع قدماً بالتنمية المستدامة. وفي ظل تشكّل أسواق الكربون، وفقاً للمادة 6 من اتفاق باريس، وظهور مبادرات لتعزيز نزاهة أسواق الكربون الطوعية، تلوح آفاق المستقبل مليئة بالإمكانات والإكراهات.

وفي هذه المرحلة الحرجة، يتناول تقرير *"أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية"* أسئلة أساسية حان وقتها بشأن ما إذا كانت أسواق الكربون يمكن أن تسهم في إحداث تحول هيكلي أخضر في أقل البلدان نمواً ومدى قدرة هذه الأسواق على الإسهام في ذلك. ومع أن هذه البلدان لم تتسبب في أزمة المناخ إلا بمقدار ضئيل، فهي من بين أكثر المناطق تعرضاً لأضرار تغير المناخ في العالم. ورغم محدودية انبعاثاتها في معظم الحالات، فقد اختارت أن تؤدي دوراً نشطاً في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، من خلال إدراج أهداف طموحة في مساهماتها المحددة وطنياً. ويطرح هذا الأفق تحديات تقابلها فرص للتآزر وبناء الجسور فيما بين المجالات السياساتية.

ويرمي هذا التقرير، من خلال تحليل قائم على البيانات والدراسات الإفرادية، إلى أن يكون منارة تبين معالم الطريق وتسلط الضوء على الحالة الراهنة والإمكانات المستقبلية لأسواق الكربون في سياق تعبئة التمويل والتخفيف

من غازات الدفيئة في أقل البلدان نمواً. ويبحث التقرير المتطلبات المؤسسية والقدرات التقنية اللازمة لاستفادة أقل البلدان نمواً من هذه الأسواق، إلى جانب إبراز التحديات والمخاطر المطروحة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، يزود التقرير واضعي السياسات والمفاوضين في مجال المناخ والعاملين في مجال التنمية بأساس قائم على الأدلة وبفهم أعمق للآثار المترتبة على المشاركة في أسواق الكربون الدولية ويبين أهمية مواءمة ذلك مع أولويات السياسات المحلية. ومن ثم يوضح التقرير مسألة ملحة ترتبط بما يمكن لأسواق الكربون تحقيقه وما لا يمكنها تحقيقه في أقل البلدان نمواً، وهو ما يتيح لواضعي السياسات معرفة شاملة في هذا الصدد.

ويبين التحليل الوارد في التقرير أن أسواق الكربون ليست حلاً سحرياً لمعضلة تمويل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. فهي ليست بديلاً عن مساعدات التنمية الرسمية أو تدفقات التمويل المناخي – لا سيما فيما يتعلق بالتكيف، الذي يمثل أولوية لهذه البلدان. وتمثل أسواق الكربون إحدى الأدوات التي يمكن أن توسع نطاق الخيارات المتاحة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ خططها المتعلقة بالتحول الهيكلي الأخضر، إلى جانب مساهمتها في الوقت نفسه في الجهود العالمية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وأخيراً، يتناول التقرير بتعمق موضوع إمكانات أسواق الكربون من منظور تحفيز التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. ويستكشف كيف يمكن لهذه البلدان دمج تجارة الكربون في استراتيجياتها الاقتصادية، بما يكفل سير الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي جنباً إلى جنب. ومن خلال بحث الدراسات الإفرادية وأفضل الممارسات والتوصيات السياساتية، يقدم التقرير خارطة طريق شاملة لأقل البلدان نمواً توضح لها معالم الاستفادة من الفرص التي تتيحها أسواق الكربون.

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

المحتويات

توطئة iii

مقدمة vi

1 أسواق الكربون والتنمية المستدامة: رأب الفجوات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية

2 المشاركة في أسواق الكربون: الفرص والتحديات والإكراهات

3 مسار المادة 6: استخلاص الدروس من تجارب بعض أقل البلدان نمواً

4 أسواق الكربون وآثارها على السياسات والمؤسسات المحلية

5 التوصيات السياساتية

مقدمة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً تلبية الحاجة إلى حلول لسد الفجوات القائمة بين النمو الاقتصادي والعمل المناخي، وبين تراكمات رأس المال الخاص الغزيرة في البلدان المتقدمة واحتياجات التمويل غير الملباة في أقل البلدان نمواً، وبين التحول الهيكلي والحفاظ على الطبيعة. وينظر كثيرون إلى أسواق الكربون على أنها إحدى الاستجابات الممكنة لهذه التحديات.

ويشارك العديد من أقل البلدان نمواً في أسواق الكربون القائمة، إذ تُعتبر من أوائل المقبلين على اعتماد ترتيبات للاتجار بالكربون بموجب المادة 6 من اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. ويثير هذا الأمر تساؤلاً بشأن ما إذا كان بإمكان أقل البلدان نمواً الاستفادة بفعالية من هذه الأسواق لمواجهة ما يعترضها من تحديات فريدة والمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ، وبشأن كيفية تحقيق ذلك.

ويبحث *"تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية"* الفرص والتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في ظل المشهد المتغير لأسواق الكربون، وما تنطوي عليه هذه الأسواق من إمكانات لتعبئة تدفقات رأس المال وتيسير التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ويأتي التقرير في الوقت المناسب بالنظر إلى أن أسواق الكربون تدخل مرحلة جديدة، حتى وإن كان مفاوضو المناخ لا يزالون بصدد وضع اللمسات الأخيرة على القواعد التفصيلية لتلك الأسواق بموجب المادة 6 من اتفاق باريس. وتبرز في هذا السياق مبادرات تهدف، في ضوء الانتقادات التي تثيرها ظاهرة الغسل الأخضر، إلى تعزيز سلامة وجودة أرصدة الكربون ومطالبات الشركات ذات الصلة في أسواق الكربون الطوعية.

تشير التقديرات إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان مسؤولاً عن 1,5 إلى 3,2 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2020

ويسلط التقرير الضوء على المشاركة الحالية لأقل البلدان نمواً في أسواق الكربون والإمكانات المستقبلية لهذه الأسواق، كما يبين الفرص والمخاطر ذات الصلة ويقدم توصيات إلى واضعي السياسات والمفاوضين في مجال المناخ في أقل البلدان نمواً وشركائهم الإنمائيين من أجل مراعاتها في سياق تمكين أقل البلدان نمواً من جني أقصى المنافع من أسواق الكربون.

1-
أسواق الكربون والتنمية المستدامة: رأب الفجوات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية

تتسم أسواق الكربون العالمية بطابعها المجزأ وتضم جهات فاعلة خاصة وعامة على حد سواء. فمن ناحية، يشكّل الاتجار بالكربون أحد أدوات النظام المناخي العالمي بموجب اتفاق باريس (الشكل 1). ومن ناحية أخرى، تستفيد الشركات الخاصة من أسواق الكربون الطوعية للتعويض عن أجزاء من انبعاثاتها وإثبات مراعاتها للاعتبارات المناخية (الشكل 2). وإضافة إلى مشاركة أقل البلدان نمواً في أسواق الكربون المختلفة، فقد وضعت خططاً ترمي إلى توسيع نطاق هذه المشاركة. لذا، من الأهمية بمكان توضيح دور أسواق الكربون وكيفية تسخيرها لمصلحة أقل البلدان نمواً.

تتوقف جودة أرصدة الكربون على مصداقية المشاريع المعول عليها ومتانة معايير إصدار الشهادات

وشهدت أسواق الكربون الطوعية، منذ بداياتها في أوائل عام 2000 إلى عام 2021، نمواً سريعاً (الشكل 3). وفي عام 2021، بلغت الإصدارات ذروتها بما يعادل 362 ميغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وتراجعت بعد ذلك في عامين متتاليين لتصل إلى 308 ميغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2023. وبلغت أحجام أرصدة الكربون المستخدمة في التعويض عن التأثيرات البيئية ذروتها في عام 2022، بما يعادل 183 ميغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، قبل أن تنخفض إلى 174 ميغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2023. وساهمت الادعاءات المتعلقة بالغسل الأخضر الذي تمارسه الشركات والانتقاد المعبر عنه بشأن سلامة أرصدة الكربون في انخفاض الطلب والأسعار في ذلك العام. فأرصدة الكربون تستمد قيمتها في نهاية المطاف من الثقة التي يضعها المشترون في المشاريع المعول عليها، وهي ثقة تقوم على مصداقية ومتانة معايير إصدار الشهادات.

الشكل 1

انبثق عن المادة 6 نظامان منفصلان وإن كانا مترابطين لتسجيل الأرصدة

تسجيل أرصدة الكربون بموجب المادة 6 من اتفاق باريس

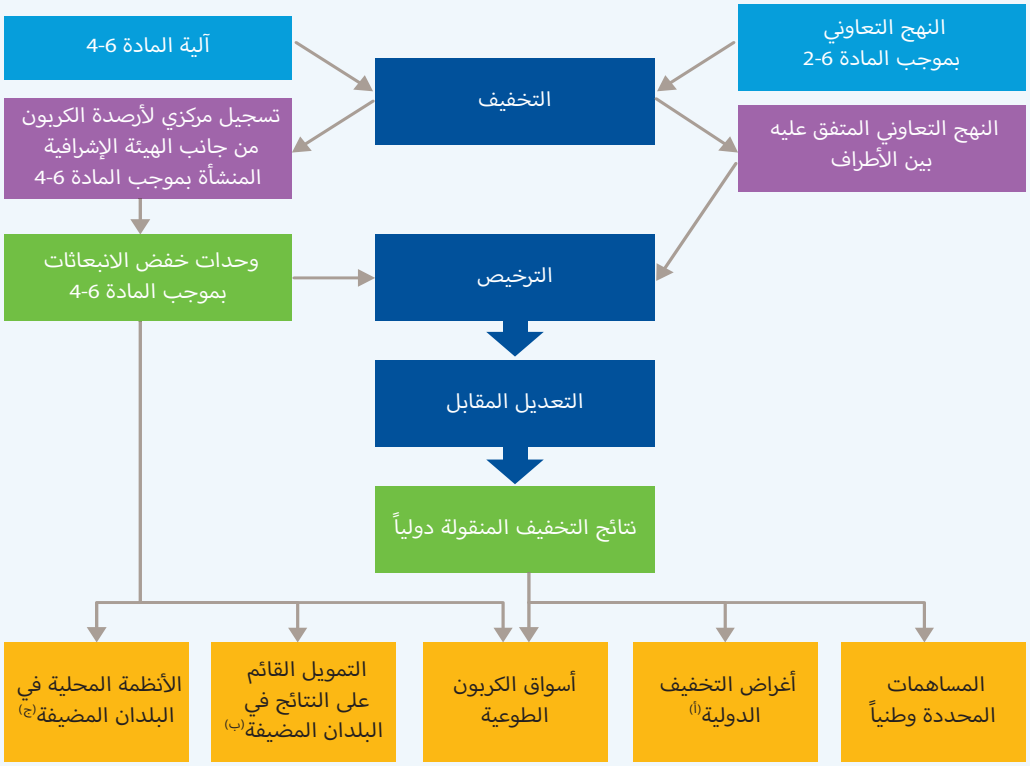

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: *(أ) على سبيل المثال، خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي.*

(ب) على سبيل المثال، اتفاق منح مبرم مع جهة مانحة.

(ج) على سبيل المثال، نظام محلي للاتجار بالانبعاثات أو ضريبة كربون.

الشكل 2

تستخدم الشركات أرصدة الكربون للتعويض عن انبعاثاتها

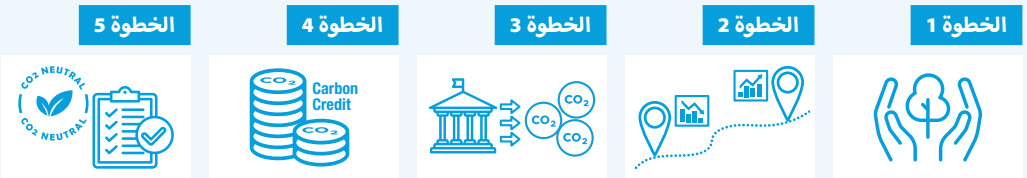

الخطوة 1	الخطوة 2	الخطوة 3	الخطوة 4	الخطوة 5
يضطلع مطور مشروع بتنفيذ مشروع للتخفيف من غازات الدفيئة	تتأكد جهة تحقق خارجية من خفض الانبعاثات	يصدر السجل أرصدة كربون	رصيد الكربون	تقدم شركة خاصة مطالبة تقوم على أساس صافي الانبعاثات (انبعاثاتها الذاتية مطروحاً منها أرصدة الكربون المسحوبة)

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 3

تضرر نمو أسواق الكربون الطوعية من تراجع الثقة

أرصدة الكربون الصادرة والمسحوبة في أسواق الكربون الطوعية

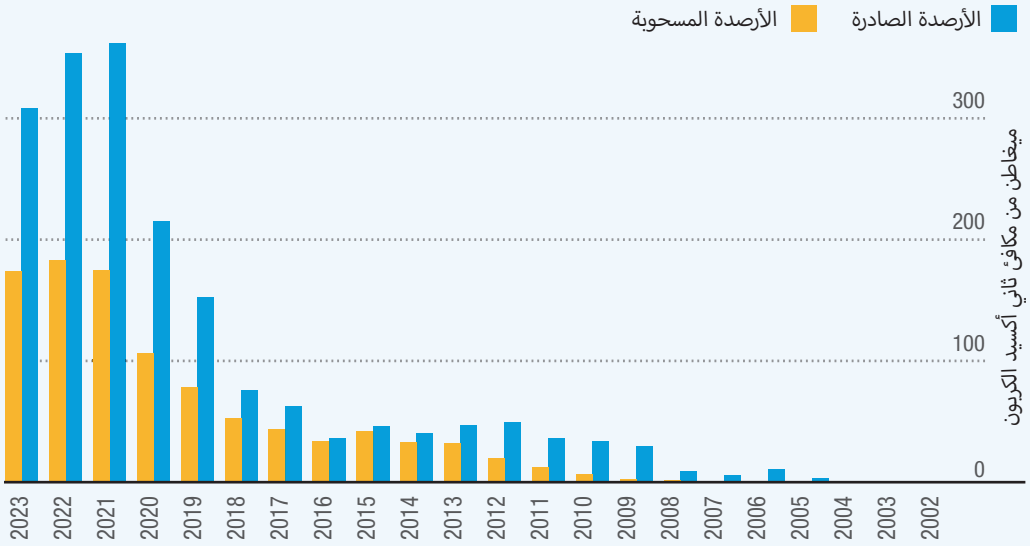

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى البيانات الواردة في لوحة معلومات أسواق الكربون الطوعية (VCM)، موقع Climate Focus (حُدِّثت في 8 آذار/مارس 2024)، متاحة في: https://climatefocus.com/initiatives/voluntary-carbon-market-dashboard/ (تاريخ زيارة الموقع: 10 آذار/مارس 2024).

2-
المشاركة في أسواق الكربون: الفرص والتحديات والإكراهات

ثمة تركّز شديد لأنشطة أسواق الكربون في مجموعة من أقل البلدان نمواً (الشكل 4). فحتى أيار/مايو 2024، كانت أهم ستة بلدان مضيفة من أقل البلدان نمواً - أوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وكمبوديا، وملاوي - تستأثر مجتمعة بنسبة 75 في المائة من جميع أرصدة الكربون الصادرة في أسواق الكربون الطوعية من المشاريع التي تستضيفها أقل البلدان نمواً. وكان تركّز المشاركة في آلية التنمية النظيفة (التي اعتُمدت في إطارها المشاريع الجديدة من عام 2001 إلى عام 2020) أعلى من ذلك، إذ استأثرت أهم ستة بلدان مضيفة - أوغندا، وبنغلاديش، وكمبوديا، وملاوي، وميانمار، ونيبال - بنسبة 80 في المائة من جميع أرصدة المشاريع التي تستضيفها أقل البلدان نمواً.

وحتى الآن، لم توفر أسواق الكربون موارد مالية كبيرة لأقل البلدان نمواً مقارنة بتدفقات التمويل الخارجي الأخرى مثل التحويلات، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 2023، بلغت القيمة السوقية المقدرة لأرصدة الكربون المستمدة من مصادر في أقل البلدان نمواً 403 ملايين دولار. ويعادل ذلك حوالي 1 في المائة من صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من المانحين التقليديين (الشكل 5).

ولدى أقل البلدان نمواً إمكانات كبيرة غير مستخدمة للتخفيف من غازات الدفيئة المرتبطة بالأراضي (الشكل 6)، وذلك أساساً من خلال حماية الغابات والممارسات الزراعية المستدامة. وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2023، بلغ متوسط الحجم السنوي للأرصدة المرتبطة بالأراضي الصادرة في أقل البلدان نمواً 2 في المائة فقط من الإمكانات الفعالة من حيث التكلفة، بسبب المستوى المنخفض لجدوى المشاريع وأسعار أرصدة الكربون. وتمثل إمكانية التخفيف السنوية الفعالة من حيث التكلفة - بافتراض سعر 100 دولار للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، الذي يضمن نسباً اقتصادية

مقبولة لعائد استثمارات مشاريع الكربون المرتبطة بالأراضي - 70 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صناعة الطيران العالمية في عام 2019 أو حوالي 2 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ العالمية.

الشكل 4

شدة تركّز أنشطة أسواق الكربون في أقل البلدان نمواً

حصص المشاركين الرئيسيين من أقل البلدان نمواً من مجموع الأرصدة الصادرة لهذه البلدان، حتى أيار/مايو 2024 (بالنسبة المئوية)

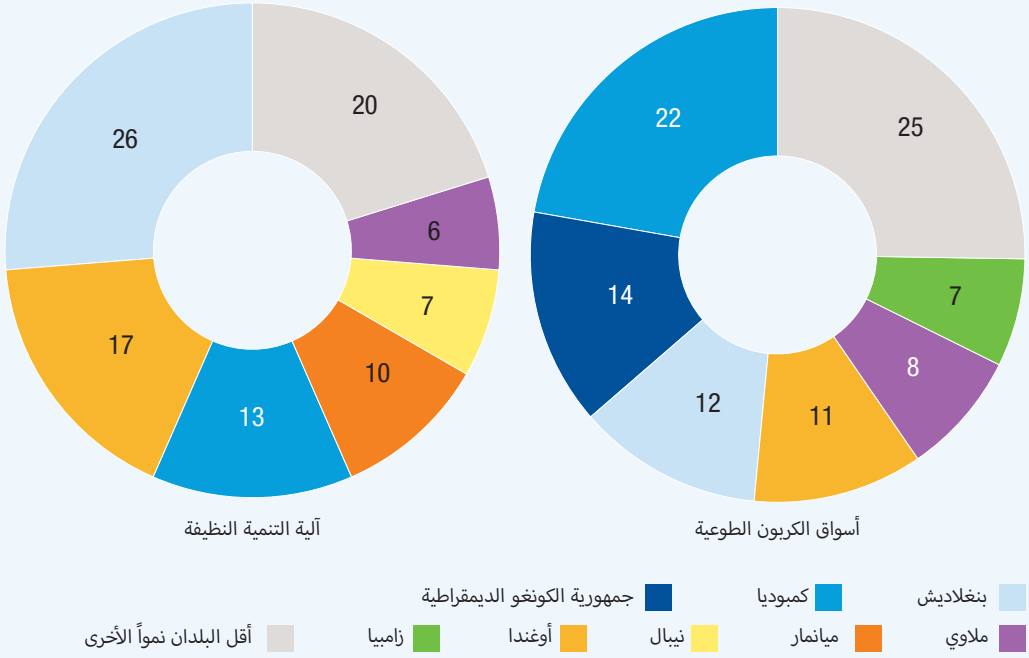

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من حافظة مشاريع آلية التنمية النظيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسجلات Gold Standard وVerra وPlan Vivo وClimate Forward.

ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية مساوياً لـ 100 بسبب التقريب.

وتشير عمليات المحاكاة التي أجراها الأونكتاد إلى أنه بدون زيادات كبيرة في أسعار الكربون، لن يتحقق سوى جزء صغير من إمكانات التخفيف المرتبطة بالأراضي في أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، إذا استقرت أسعار أرصدة الكربون عند 10 دولارات للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، فإن 97 في المائة من إمكانات التخفيف ستظل غير مستغلة حتى عام 2050. ويمثل هذا الاستخدام الناقص ضياع فرصة كبيرة من حيث مساهمة أقل البلدان نمواً في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي.

تقل القيمة السوقية لأرصدة الكربون عن التدفقات الخارجية الأخرى إلى أقل البلدان نمواً

وحتى في ظل سيناريو متفائل للغاية يعول فيه على سعر لأرصدة الكربون المرتبطة بالأراضي يعادل 100 دولار للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، فلن تغطي أسواق الكربون سوى نسبة ثانوية من احتياجات التمويل اللازمة لأقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشكل 7). وعلاوة على ذلك، لا تمثل القيمة السوقية لأرصدة الكربون الحجم الفعلي لما يحوّل إلى البلدان المضيفة للمشاريع من أقل البلدان نمواً من مدفوعات مالية مولدة من المشاريع المعول عليها، بالنظر إلى أن أنصبة كبيرة من القيمة الناشئة عن أنشطة التخفيف تذهب إلى السماسرة والمتربحين من إعادة البيع وغيرهم من الوسطاء في تلك الأسواق.

الشكل 5

قيمة أرصدة الكربون مقارنة بالتدفقات الخارجية الأخرى إلى أقل البلدان نمواً، في عام 2023

قيمة أرصدة الكربون مقارنة بالتدفقات الخارجية الأخرى إلى أقل البلدان نمواً، في عام 2023

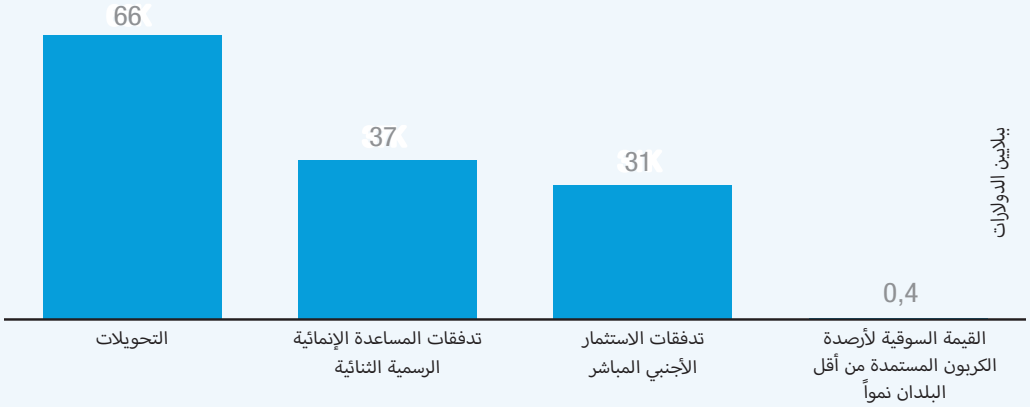

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من حافظة مشاريع آلية التنمية النظيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومبادرة Ecosystem Marketplace التابعة لجمعية اتجاهات الغابات 2024، 2023، 2022، 2021، Forest Trends؛ وthe State of Voluntary Carbon Markets 2021-2024 (حالة أسواق الكربون الطوعية 2021-2024)، جمعية اتجاهات الغابات، واشنطن العاصمة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2024، مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023 - البيانات الأولية: مذكرة موجزة مفصلة، باريس؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2024، منصة الأمم المتحدة للإلغاء الطوعي لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد (1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023)، بون؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح في: https://databank. worldbank.org/source/world-development-indicators (تاريخ زيارة الصفحة: 10 تموز/يوليه 2024)؛ وسجلات Gold Standard وVerra وPlan Vivo وClimate Forward.

الشكل 6

لم تسهم أسواق الكربون سوى في نسبة صغيرة من إمكانات التخفيف المرتبطة بالأراضي في أقل البلدان نمواً

إمكانية التخفيف المرتبط بالأراضي مقارنة بإصدار الأرصدة في أقل البلدان نمواً

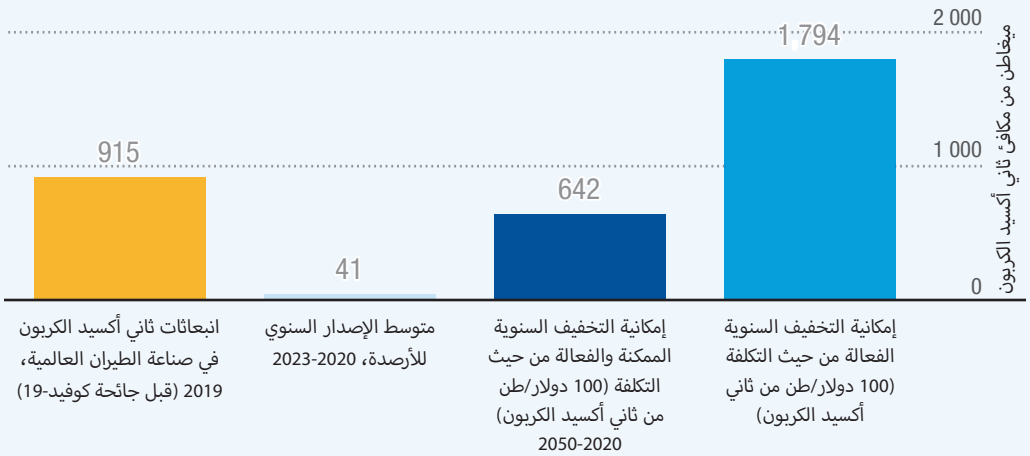

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات منظمة الطيران المدني الدولي، 2022، Environmental Report 2022, Ottawa, Roe S et al., 2021, Land-based measures to mitigate climate change: Potential and feasibility by country, Global Change Biology, 27(23):6025-6058؛ وسجلات Gold Standard وVerra وPlan Vivo وClimate Forward.

الشكل 7

أسواق الكربون قاصرة بكثير عن تلبية الاحتياجات التمويلية لأقل البلدان نمواً

احتياجات الاستثمار اللازم لأقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية مقارنة بالقيمة السوقية المتوقعة لأرصدة الكربون، 2030 و2050

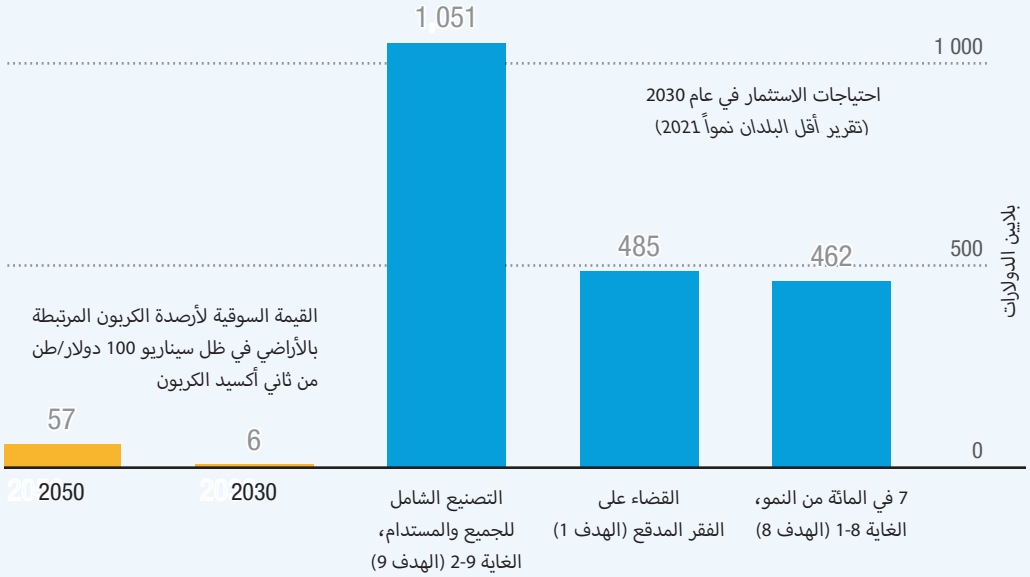

المصدر: تستند نتائج المحاكاة التي تشير إليها الأشرطة الصفراء إلى سيناريو ترتفع فيه أسعار أرصدة الكربون المستمدة من التخفيف المرتبط بالأراضي إلى 100 دولار بحلول عام 2050، على اعتبار بلوغ هذه الأسعار نقطة وسطى تعادل 50 دولاراً في عام 2035.

ولا تقدم مشاريع الكربون حالياً سوى مساهمة طفيفة في تلبية احتياجات الاستثمار الهائلة لقطاعات الطاقة في أقل البلدان نمواً. وتوجد هذه البلدان في مؤخرة الترتيب من حيث معدلات الكهربة، إذ لا يزال أمامها طريق طويل قبل أن تصل إلى الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالوصول إلى الطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الشكل 8). ولهذا فهي ستحتاج إلى استثمارات هائلة في الهياكل الأساسية للطاقة ومشاريع الإمداد. ويمكن تمويل بعض هذه الاستثمارات من مشاريع الكربون. غير أن قطاع الطاقة في أقل البلدان نمواً لا يضم حالياً سوى عدد قليل من هذه المشاريع، إن وجدت أصلاً.

وثمة إمكانات كبيرة وطموحات سياسية لتوسيع نطاق الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً من أجل تلبية احتياجاتها الطاقية المتزايدة. والتزمت أقل البلدان نمواً، في مساهماتها المحددة وطنياً، بإنتاج 105 جيغاوات من الطاقة المتجددة المختلطة بحلول عام 2030، وهو مستوى يفوق ضعف ما أُنتج في عام 2023، أي 47 جيغاوات. وسيكون من الضروري لتحقيق هذه الغايات تعبئة استثمارات كبيرة تقوم على طفرة هائلة للتدفقات المالية نحو قطاعات الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً.

وعلى غرار الاقتصادات النامية الأخرى، عادة ما تكون أقل البلدان نمواً مضيفة لمشاريع التخفيف (أي أنها توجد على جانب العرض من أسواق الكربون بموجب المادة 6)، في حين أن غالبية مشتري نتائج التخفيف المنقولة دولياً هم من البلدان المتقدمة. ومن منظور المشترين، تتمثل الفوائد بصورة واضحة في الحصول على نتائج التخفيف المنقولة دولياً من أجل تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً بتكاليف أقل، لأن تكاليف التخفيف في بلدانهم أعلى منها في البلدان المضيفة.

الشكل 8

لا يزال الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نمواً يمثل تحدياً كبيراً على الرغم من التقدم المحرز مؤخراً

النسبة المئوية للسكان

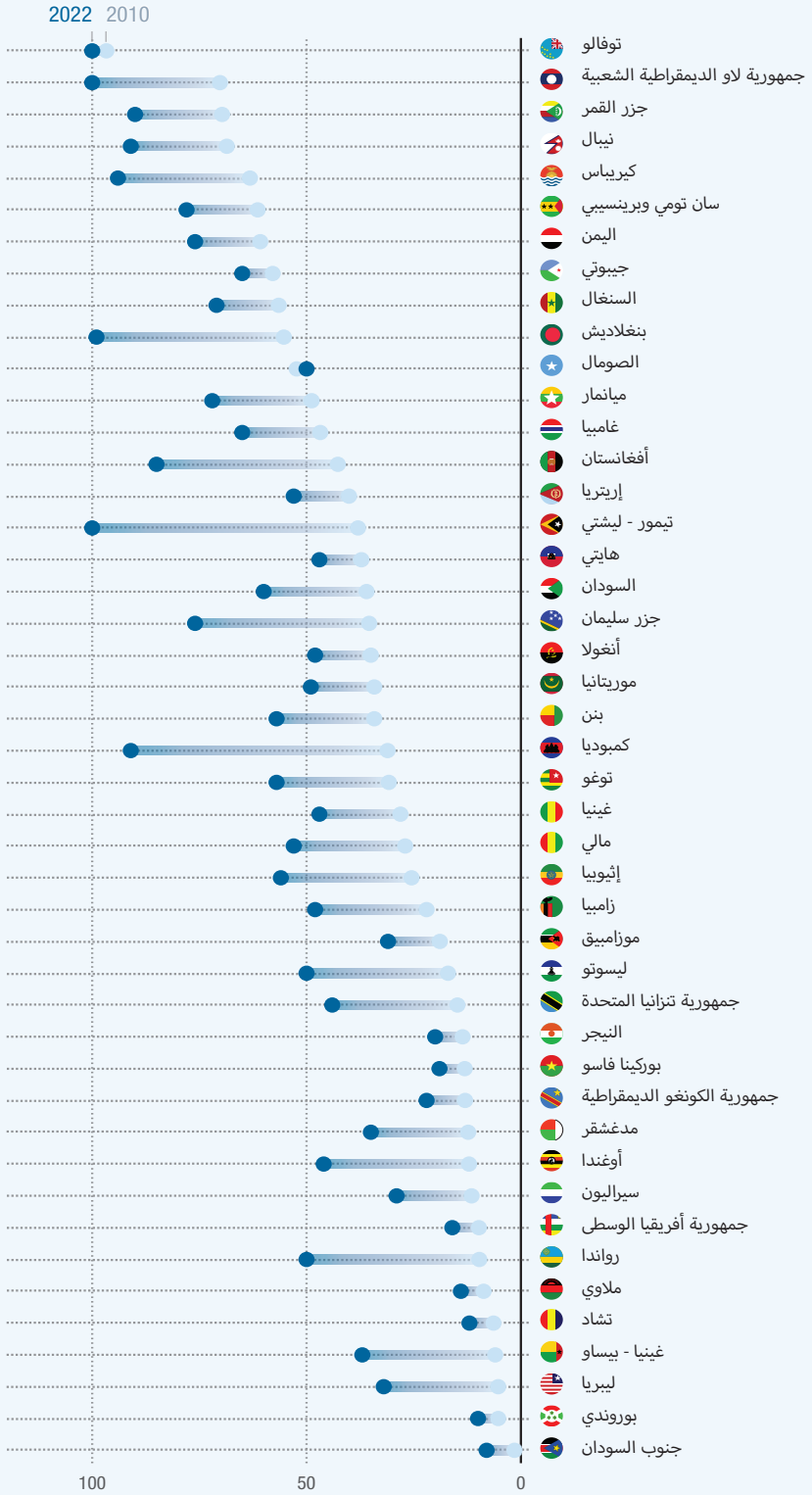

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، المتاحة في: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal (تاريخ زيارة الموقع: 5 حزيران/يونيه 2024).

الشكل 9

يؤدي نقل نتائج التخفيف المنقولة دولياً إلى تعديل في اتجاه الزيادة لانبعاثات البلد المصدر

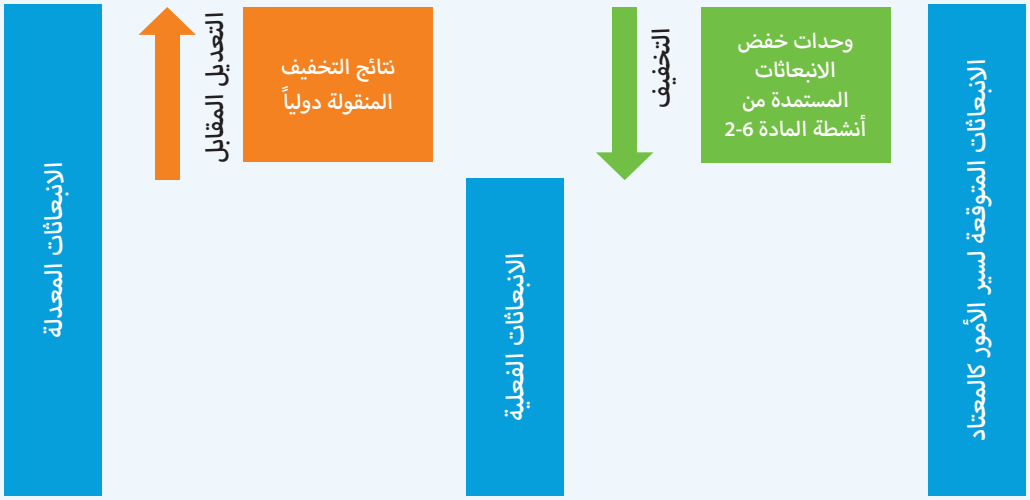

المصدر: الأونكتاد.

وتظل التأثيرات أقل وضوحاً من منظور البلد المضيف، إذ تؤدي نتائج التخفيف المنقولة دولياً إلى تعديل مقابل لانبعاثات البلد المضيف. ونتيجة لذلك، تصبح الانبعاثات المعدلة التي يبلغ عنها البلد المضيف أعلى من انبعاثاته الفعلية (الشكل 9)، ويحدث العكس في حالة البلد المشتري. ويثير ذلك العديد من الأسئلة بالنسبة للبلد المضيف تتعلق بسياسته المناخية، وتصميم مساهماته المحددة وطنياً، وتوقيت عمليات نقل نتائج التخفيف المنقولة دولياً.

ولا يتعين على البلد المضيف أن يعوض عن بيع محصلات التخفيف المنقولة دولياً. لكن بالنظر إلى أن وحدات خفض الانبعاثات التي تُنقل لا تحسب ضمن مساهمته المحددة وطنياً، فإن البلد الذي ينقل هذه الوحدات يصبح محكوماً بأن ينفذ أنشطة تخفيف إضافية (قد تكون أكثر تعقيداً و/أو أكثر تكلفة) لتحقيق أهداف مساهمته المحددة وطنياً.

تؤدي مشاركة أقل البلدان نمواً في نتائج التخفيف المنقولة دولياً إلى معاوضات يمكن أن تنطوي على تكاليف أعلى لتحقيق أهداف التخفيف المستقبلية

3-

مسار المادة 6: استخلاص الدروس من تجارب بعض أقل البلدان نمواً

لا يوجد دليل على أن أقل البلدان نمواً قد راكمت قدرات قيّمة من استضافة مشاريع الكربون بموجب بروتوكول كيوتو على نحو يمكن أن يساعد في تيسير انتقالها إلى الآلية الجديدة للمادة 6 أو جلب تدفقات أكبر من تمويلات التنمية.

وقد حال مستوى التنمية المتدني لأقل البلدان نمواً وضعفها المتواتر في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر دون مشاركتها على قدم المساواة في آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو. وفرض المستوى المرتفع لتكاليف تسجيل المشاريع وقصر فترات الالتزام المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو حواجز إضافية أمام مشاركة هذه البلدان. وأدى ذلك إلى توزيع غير متكافئ لمشاريع الكربون عبر البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، طوال فترة تنفيذ آلية التنمية النظيفة.

ومن بين ما مجموعه 7 842 مشروعاً من مشاريع آلية التنمية النظيفة المسجلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لا تمثل نسبة المشاريع التي تشارك فيها البلدان الـ 45 التي لا تزال مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً في عام 2024 سوى 1,5 في المائة (الشكل 10). وبعد بضع سنوات من إطلاق الآلية، اتُّخذت تدابير لتشجيع مشاركة أكبر من جانب أقل البلدان نمواً. وشملت هذه التدابير، على وجه الخصوص، تقديم قروض لتغطية تكاليف المعاملات المتصلة بالآلية، وإمكانية الوصول التفضيلي إلى أسواق الكربون الأوروبية التي أتاحها الاتحاد الأوروبي لواردات وحدات خفض الانبعاثات المعتمد المستمدة من مشاريع آلية التنمية النظيفة المنجزة في أقل البلدان نمواً، والسماح بتجميع الأنشطة الصغرى والصغيرة المُنتِجة لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد (أي تحويل أنشطة مشاريع صغيرة مختلفة إلى برنامج أنشطة موحد) من أجل خفض تكاليف المعاملات. غير أن هذه التدابير فشلت في التغلب على الإكراهات الهيكلية التي قيدت مشاركة أقل البلدان نمواً.

الشكل 10

المستوى المنخفض لمشاركة أقل البلدان نمواً في آلية التنمية النظيفة

نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع المشاريع المسجلة

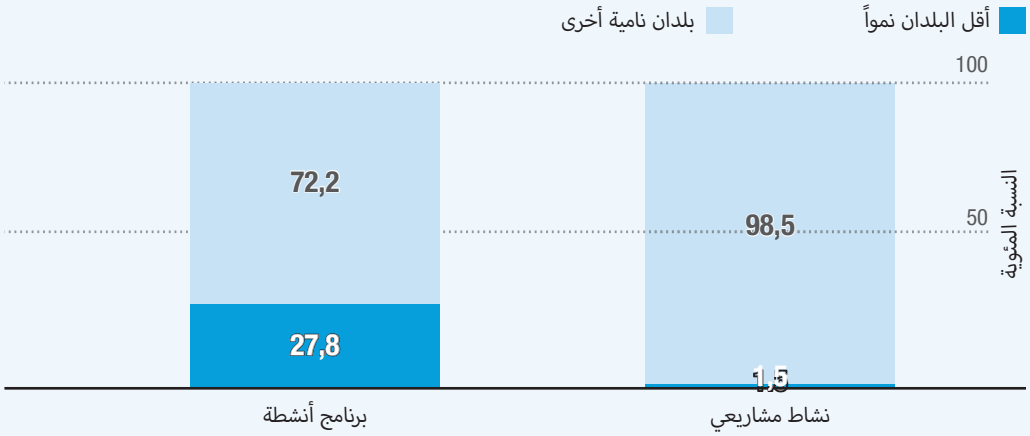

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات مركز كوبنهاغن للمناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاحة في: https://unepccc.org/cdm-ji-pipeline/ (تاريخ زيارة الموقع: في أيار/مايو 2024).

ملاحظة: في حالة برامج الأنشطة التي تغطي أكثر من بلد، حُسبت الأنشطة لكل بلد مشارك.

الشكل 11

تأثير الصدمات الخارجية على مسار مشاركة أقل البلدان نمواً

المشاريع التي تستضيفها أقل البلدان نمواً والمسجلة في إطار آلية التنمية النظيفة

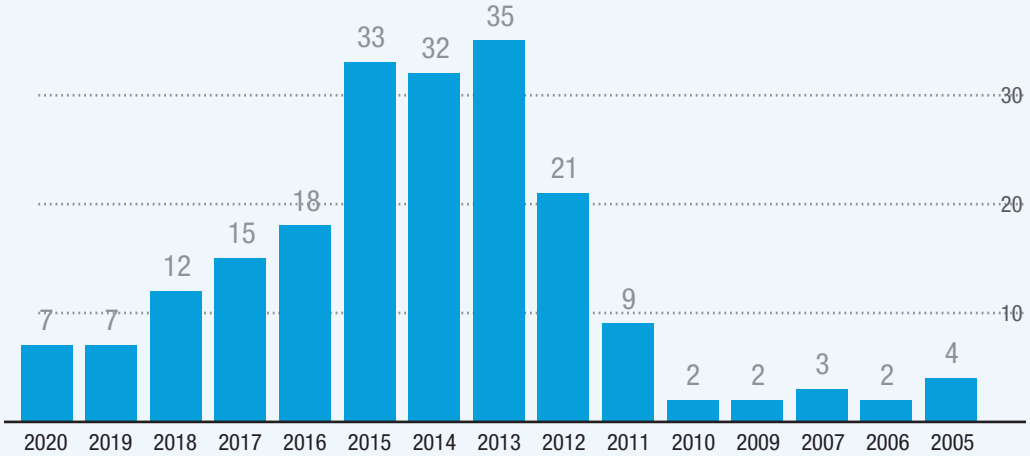

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قاعدة بيانات مركز كوبنهاغن للمناخ، متاحة في: https://unepccc.org/cdm-ji-pipeline/ (تاريخ زيارة الموقع: أيار/مايو 2024).

ملاحظة: في حالة برامج الأنشطة التي تغطي أكثر من بلد، حُسبت الأنشطة مرة واحدة.

وعلى امتداد فترة تنفيذ آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو (2004-2020)، سجلت أقل البلدان نمواً ما مجموعه 217 مشروعاً من مشاريع الآلية، نُفذ معظمها خلال الفترة 2013-2020 - وهي فترة الالتزام الثانية للبروتوكول.

وثمة ثلاثة أحداث رئيسية ميزت مسار مشاركة أقل البلدان نمواً في آلية التنمية النظيفة. تمثل الحدث الأول في الحظر المعمم لواردات وحدات خفض الانبعاثات المعتمد المستمدة من المشاريع غير التابعة لأقل نمواً المسجلة بعد عام 2012، الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي في عام 2003. وتمثل الحدث الثاني في الجهود المتضافرة، التي بدأت في عام 2009، بهدف تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في تنفيذ بروتوكول كيوتو. أما الحدث الثالث فتمثل في "انتكاسة أسواق الكربون" في عام 2012، وشهد انهيار آلية تسعير وحدات خفض الانبعاثات المعتمد، مما تسبب في انخفاض الأسعار من ذروة بلغت 25 يورو للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2008 إلى 0,05 يورو للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2012. ويوضح الشكل 11 التأثير المتأخر لهذه الأحداث الثلاثة. ومن عام 2010 إلى عام 2014، من المرجح أن يكون الزخم الذي ولدته مختلف تدابير الدعم الرامية إلى تحفيز مشاركة أقل البلدان نمواً منذ عام 2009 قد نجح في تعزيز عمليات تسجيل المشاريع التي استضافتها أقل البلدان نمواً، على الرغم من "انتكاسة أسواق الكربون".

ومن بين البلدان الـ 45 التي لا تزال مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً في عام 2024، اكتسب 71 في المائة منها (32 بلداً) بعض الخبرة في تنفيذ آلية التنمية النظيفة، من ضمنها 53 في المائة (17 بلداً) سجلت أقل من 5 مشاريع للبلد الواحد على مدى فترة تنفيذ بروتوكول كيوتو. وإجمالاً، سجل 22 في المائة من البلدان الـ 45 المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً (10 بلدان) مشروعاً واحداً فقط في إطار آلية التنمية النظيفة (الشكل 12): أربعة منها (تشاد، والصومال، وغامبيا، وموريتانيا) سجلت مشاريعها خلال فترة الالتزام الأولى (2004-2012)، في حين سجلت البلدان الستة المتبقية (أنغولا، وتيمور - ليشتي، وغينيا، وغينيا - بيساو، والنيجر، واليمن) مشاريعها خلال فترة الالتزام الثانية (2013-2020). وسجلت غينيا وغينيا - بيساو أول مشروع لهما في عام 2020. وتظهر البيانات أن تنفيذ آلية التنمية النظيفة تركّز في 12 بلداً من أقل البلدان نمواً، استحوذت على أكثر من 70 في المائة من جميع المشاريع المنجزة في البلدان الـ 45 التي لا تزال مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً في عام 2024. وبالتالي، يمكن افتراض أن 12 منها فقط لديها أكثر من مجرد معرفة عابرة بعمليات الآلية.

وأُعدت لأغراض هذا التقرير مجموعة مختارة من الدراسات الإفرادية بشأن تجربة أقل البلدان نمواً في استضافة مشاريع الكربون بموجب بروتوكول كيوتو خلال الفترة 2005-2020. ويشير استعراض للدراسات الإفرادية إلى أنه من غير المرجح أن تكون أقل البلدان نمواً التي استضافت مشاريع الكربون قد اكتسبت دراية قد تفيدها في تصميم مشاريع الكربون وتطويرها والتحقق منها. ولا يرجع ذلك إلى قلة عدد المشاريع فحسب، بل أيضاً إلى الطريقة التي نُفذت بها. وأدى تصميم آلية التنمية النظيفة وأسواق الكربون الطوعية، بحكم طبيعتهما، إلى جعل السلطات الوطنية والمحلية لأقل البلدان نمواً في منأى عن مشاريع الكربون ومطوريها. وإلى حد بعيد، اعتُمد في تصميم المشاريع والتحقق من الاتفاقات أو قواعد أسواق الكربون وإنفاذها على متعهدين خارجيين في سياق اتسم بمشاركة ضئيلة أو منعدمة لمؤسسات أقل البلدان نمواً.

لم تُتِح التجارب السابقة في مجال مشاريع الكربون إعداد سلطات أقل البلدان نمواً إعداداً كافياً لمواكبة تطور قواعد المشاركة في أسواق الكربون بموجب المادة 6

والأهم من ذلك، تشير الدراسات الإفرادية إلى أن مشاريع الكربون لا تضمن بالضرورة ضخاً صافياً لرأس المال الأجنبي إلى البلدان المضيفة، سواء عن طريق التمويلات الأولية المستثمرة في مشاريع الكربون أو من خلال نصيب عادل من الإيرادات المستمدة من بيع أرصدة الكربون المعتمدة. ولا تعوض المنافع المشتركة للمشاريع، مثل نقل القدرات التكنولوجية أو بناء القدرات المؤسسية أو المساهمة في تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة، بالضرورة عدم تحقيق مكاسب صافية على صعيد تمويل التنمية. وعلاوة على ذلك، تنطوي نقاط الضعف المتأصلة في مؤسسات الرقابة في أقل البلدان نمواً على خطر سوء تنفيذ مشاريع الكربون، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لشرائح السكان المتأثرة بتلك المشاريع.

الشكل 12

عدد مشاريع آلية التنمية النظيفة التي سجلها كل بلد من أقل البلدان نمواً

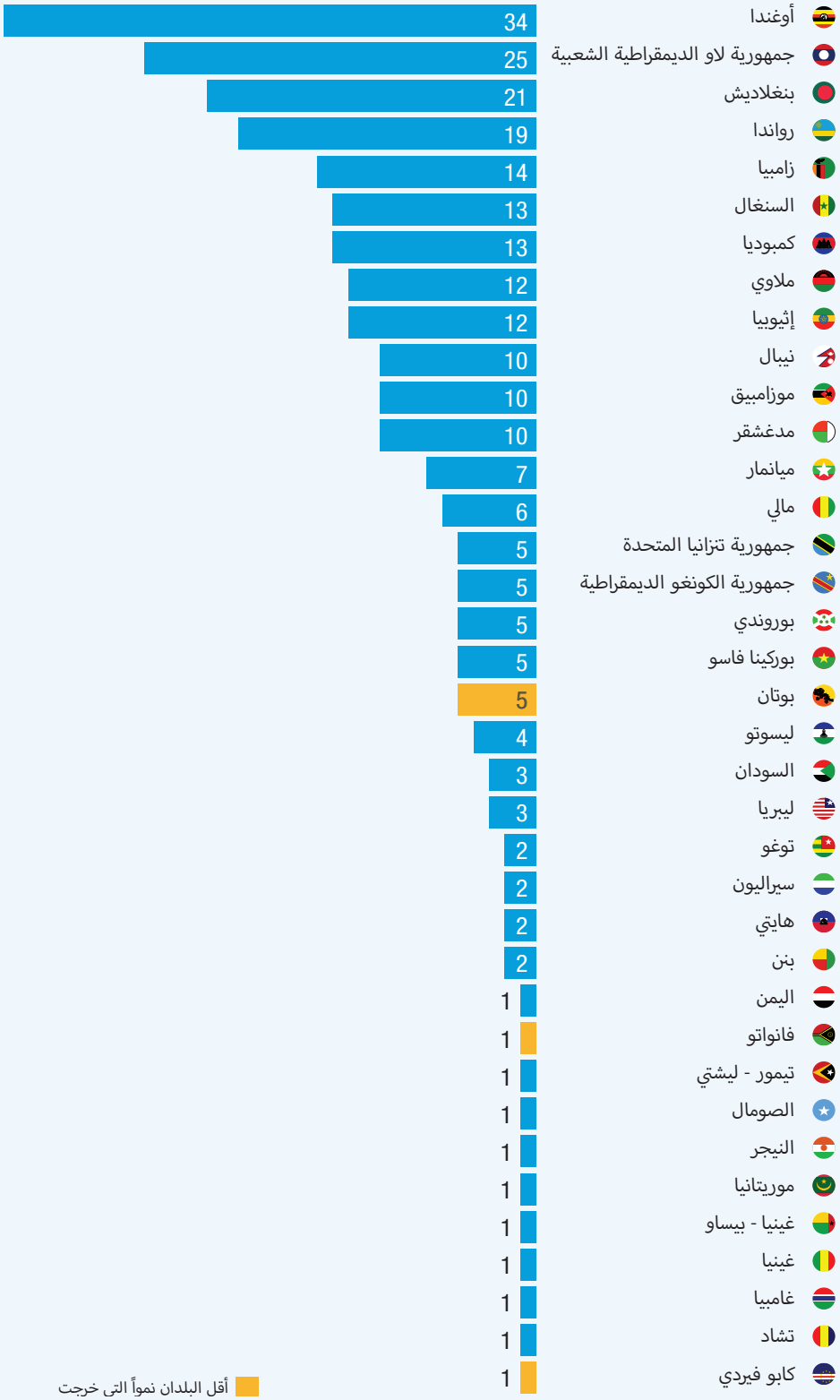

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قاعدة بيانات مركز كوبنهاغن للمناخ، متاحة في: https://unepccc.org/cdm-ji-pipeline/ (تاريخ زيارة الموقع: أيار/مايو 2024).

ملاحظة: في حالة برامج الأنشطة التي تغطي أكثر من بلد، حُسبت الأنشطة لكل بلد مشارك.

4-
أسواق الكربون وآثارها على السياسات والمؤسسات المحلية

أسواق الكربون نظام معقد يتطلب من الدولة الاضطلاع بدور قيادي في مجال التعاون الدولي وتجارة الكربون

أسواق الكربون نظام معقد يتطلب من الدولة أن تضطلع بدور قيادي في مجال التعاون الدولي وتجارة الكربون. ويستدعي ذلك مشاركة نشطة للدولة في التعاون الطوعي بين البلدان، بما في ذلك على صعيد نتائج التخفيف المنقولة دولياً (المادة 6-2) والاتجار الدولي بالكربون تحت إشراف هيئة رقابة عالمية (المادة 6-4). وتمتد مشاركة الدولة في التعاون الطوعي أيضاً إلى النُّهج غير السوقية، التي تعتبر حاسمة لتوسيع نطاق تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف، وقد يشمل ذلك إجراءات تعاونية بين أطراف اتفاق باريس في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات (المادة 6-8).

ويتطلب الاختيار بين المشاركة في سوق كربون إلزامي أو سوق كربون طوعي اتخاذ قرار معقد، لأن الأمر ينطوي على مفاضلات اجتماعية واقتصادية هامة. وتخضع أسواق الكربون الإلزامية لأنظمة وطنية أو إقليمية أو دولية إجبارية للحد من الكربون ترمي إلى تقليص انبعاثات غازات الدفيئة في المجتمع عن طريق التشريعات واللوائح. وفي المقابل، تخضع أسواق الكربون الطوعية لمعايير مستقلة تضعها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. ومع أن بعض معاملات أسواق الكربون الطوعية قد تتداخل مع السياقات الإلزامية التي تحكمها أطر تنظيمية وطنية أو فوق وطنية، فإن نسبة كبيرة منها تُتداول في أسواق ذاتية التنظيم.

ويبين تحليل لتشريعات الإنفاذ في البلدان النامية التي أنشأت أسواق كربون إلزامية أن القوانين البيئية تكتسي أهمية حاسمة في تأسيس أسواق الكربون. وتبيّن القوانين على نحو مفصّل المعايير التي تحكم تنظيم التلوث والنفايات وانبعاثات غازات الدفيئة، وكذلك مصادرها والكيانات المشمولة، وكيفية تطبيق اللوائح التنظيمية. وتحدد اللوائح أدوار سلطات حكومية بعينها تضطلع بالتشغيل السلس للأسواق وبتطبيق القانون. وقد تستخدم النظم الإلزامية أيضاً أدوات أخرى قائمة على السوق مثل ضرائب الكربون ومعايير الأداء وغيرها من الحوافز القائمة على السوق، وفقاً لأهداف السياسات الوطنية وغيرها من الاعتبارات. ويمكن استخدام ضريبة الكربون، مقترنة بنظام لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار بها، ضمن آلية لتسوية الأسعار في حالة الكيانات التي يتجاوز مستوى انبعاثاتها عتبات معينة، أو بوصفها أداة سياساتية تُطبق على الأنشطة غير المشمولة بنظام تحديد السقف والاتجار.

تؤدي القوانين البيئية دوراً حاسماً في الإعداد المؤسسي لأسواق الكربون الإلزامية

وتعتبر طبيعة حوكمة معايير تسجيل الأرصدة عاملاً محورياً في ضمان السلامة البيئية ومساءلة الجهات الفاعلة الرئيسية في تجارة الكربون. وفي المقابل يثير تعدد هيئات وضع المعايير التي تدير نظم تسجيل الأرصدة في أسواق الكربون الطوعية قضايا مرتبطة بالسلامة البيئية، وتنوع المنهجيات الأساسية، ونُهج تسجيل الأرصدة. ويؤدي ذلك إلى صعوبة تحقيق الاتساق بين آليات الحوكمة التصاعدية والتنازلية لأسواق الكربون. وقد يتيح وجود إطار تخفيف عالمي أكثر صرامة، مثل الإطار المقترح بموجب المادة 6-4، تقليص الحيز غير المسقف وتعزيز التسعير الدقيق للكربون. وسيكون لمفاوضات الأطراف وتعزيز الإرشادات والقواعد بشأن المادتين 6-2 و6-4 آثار طويلة الأجل على شفافية ونوعية هذه الأسواق، إلى جانب الآثار غير المباشرة المتعلقة بمستوى الطموح في المساهمات المحددة وطنياً.

وتتضمن المادة 6 اشتراطات محددة بشأن الهياكل الأساسية اللازمة للأعضاء المشاركين. وتقتضي المادة أيضاً الإبلاغ الصارم وتتبُّع نتائج التخفيف. فعلى سبيل المثال، يجب على السلطة الوطنية أو السلطة الوطنية المعيّنة أن تبين للهيئة الإشرافية نوع أنشطة المادة 6-4 والقطاعات التي من شأنها أن توافق عليها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وتتطلب هذه الأنشطة وجود مؤسسة حكومية مكرسة لتشغيل السجلات الوطنية لآليتي المادة 6-2 والمادة 6-4 وإدارة متطلبات الإبلاغ في إطار الآليتين. ويجب على البلدان أن تضع بروتوكولات مُحْكَمة للرصد والإبلاغ والتحقق تكون أقل عرضة للتلاعب؛ وبالتالي، هناك حاجة إلى تحديد الشروط المسبقة ورسم المسارات التي تستجيب استراتيجياً للأولويات الوطنية. وتعتبر الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لهذه الوظائف - التي تتطلب كفاءات تقنية عالية - أمراً مكلفاً يستدعي التسخير المسبق لاستثمارات وتكنولوجيات قد لا تكون متاحة بسهولة، أو قابلة للتطبيق، في البلدان ذات الخبرة المحدودة في التخفيف من آثار تغير المناخ أو في الأدوات السياساتية المناخية. وقد اتخذت بعض أقل البلدان نمواً بالفعل إجراءات لاستعراض السياسات والأطر التنظيمية استعداداً لتنفيذ المادة 6.

تشمل المهام الحكومية بموجب آليات المادة 6 الترخيص والرصد والإبلاغ والتحقق وإصدار/نقل الأرصدة

وينبغي لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تستفيد من التيسير المتاح من خلال مختلف آليات الاتفاق لتقييم مدى استعدادها ومعالجة ثغراتها على صعيد السياسات والمؤسسات والأنظمة والتمويل والتكنولوجيا والهياكل الأساسية. ومع ذلك، ينبغي عدم اعتبار التمويل الذي يُجنى من أسواق الكربون بديلاً عن التمويل المناخي، لأن عمليات تلك الأسواق لا تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تقيم أنظمة أكثر صرامة لتأطير أسواق الكربون الطوعية، لا سيما فيما يتعلق بأرباح السماسرة والوسطاء. وينبغي لها أيضاً أن تنظر في اعتماد نهج إقليمي إزاء الإطار المؤسسي الأساسي، بما يشمل مثلاً قوائم الجرد الإقليمية وهيئات الرصد والمعايير ذات صلة، وهو ما من شأنه أن يخدم إنشاء أقطاب إقليمية تقدم الدعم التقني للسلطات الوطنية المعيّنة. وبالنظر إلى الكم الكبير من الموارد المالية التي تتطلبها أسواق الكربون، فإن مثل هذا الاستثمار المؤسسي قد يكون باهظ التكلفة بالنسبة لفرادى أقل البلدان نمواً. وفي هذه الحالة، يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي أن يتيح تجميع المهارات وغيرها من الموارد.

وتنطـوي المـادة 6-8 علـى إمكانيـة الاسـتعانة بالـدعم الدولـي المقـدم إلـى أقـل البلـدان نمـواً. وهـي تحدد إطـاراً للنُّهـج غيـر السـوقية مـن شـأنه أن يحفز تقـديم الدعم المالـي والتكنولوجي والـدعم ببناء القـدرات. وقد ازدادت مجـالات التركيـز المقترحـة فيما يتعلـق بالنُّهـج غيـر السـوقية منـذ الاتفـاق علـى المجـالات الأوليـة فـي هـذا الصـدد، لكـن التبرعـات المعلـن عـن تقديمهـا حتـى الآن من أجل المبـادرات المتخذة لا تفـي بالاحتياجات. وثمـة حاجة في أقل البلـدان نمـواً إلـى مزيـد مـن العمـل مـن أجـل تنمية القـدرات، لا سـيما فيما يتصـل بالجوانـب التقنية لاتفـاق باريس.

5-
التوصيات السياساتية

التوصيات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

1- **وضع إطار سياساتي استباقي ومستقل لأسواق الكربون** يحدد الأهداف والأولويات ونطاق المشاركة في تجارة الكربون.

2- **الموازنة بعناية بين الفرص والإكراهات المتعلقة بأسواق الكربون قبل اتخاذ قرار بشأن كيفية ومدى التعامل معها.** وتشمل الفرص تعبئة مصادر إضافية لتمويل التنمية بالاعتماد على الإيرادات المتأتية من بيع أرصدة الكربون، فضلاً عن تحقيق التأثيرات الإيجابية والمستدامة لمشاريع الكربون. وتشمل التحديات صعوبات محتملة طويلة الأجل من منظور التنمية والسياسات المناخية، وانعدام اليقين فيما يتصل بالتدفقات المالية المستقبلية التي يمكن جنيها من أنشطة أسواق الكربون، وعدم استقرار أسواق الكربون الدولية.

3- **مواءمة سياسات أسواق الكربون مع الأهداف الإنمائية** بحيث تدعم تلك الأسواق تحقيق الأهداف الإنمائية.

4- **استخدام أسواق الكربون أداةً للتحول الهيكلي إلى جانب الأدوات السياساتية الأخرى** مثل السياسة الصناعية، والسياسة المالية، والسياسة الجبائية، وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

5- **بناء أو تعزيز مؤسسات تنظيمية محلية لأسواق الكربون،** بما يشمل وضع القوانين واللوائح ونظم الرصد والإبلاغ والتحقق ونماذج المشاريع، فضلاً عن إعداد المهارات اللازمة.

6- **تضمين اللوائح التنظيمية المحلية قواعد تحكم عمليات مشاريع الكربون وتقاسم منافعها،** بما في ذلك قواعد بشأن تقاسم العائدات المالية، والجهات الفاعلة التي ينبغي السماح لها بالمشاركة في مشاريع الكربون، وحصص وحدات خفض الانبعاثات (مثل نتائج التخفيف المنقولة دولياً) التي ينبغي أن تعود للبلد المضيف.

7- **استكشاف إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي (دون الإقليمي)** عن طريق إنشاء مؤسسات مشتركة قد تكون لولا ذلك مكلفة للغاية بالنسبة لفرادى البلدان، مثلاً فيما يتعلق بسجلات المشاريع، وقوائم الجرد، وهيئات الرصد، وهيئات وضع المعايير ذات الصلة، والاتفاقات الإطارية، ونماذج المشاريع، والدعم التقني للسلطات الوطنية المعيّنة. ومن شأن ذلك أن يعزز الموقف التفاوضي لفرادى البلدان، ويخفض التكاليف، ويخلق أوجه تآزر.

التوصيات المقدمة إلى الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً

1- **تعزيز بناء القدرات في أقل البلدان نمواً لتيسير مشاركتها في أسواق الكربون** استناداً إلى احتياجاتها من الموارد البشرية والمهارات والقوانين واللوائح التنظيمية والمؤسسات، ووفق ما تقتضيه الاتفاقات الدولية وسياساتها الخاصة بأسواق الكربون من أجل توجيه مشاريع الكربون.

2- **دعم أقل البلدان نمواً في بناء القدرات اللازمة لإدماج السياسات الخاصة بأسواق الكربون في سياساتها الأوسع نطاقاً** الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها المحلية. ويفترض ذلك الابتعاد عن النهج المجزأ والمنعزل واتباع نهج قائم على التعاون التقني يركز على تنفيذ الاتفاقات الدولية، ويولي الأولوية للجهود المشتركة لمختلف المنظمات الدولية ووكالات التعاون.

3- **تعزيز الثقة والنزاهة والشفافية والمصداقية في أسواق الكربون** من خلال اعتماد مبادئ الأمم المتحدة لنزاهة ومصداقية أسواق الكربون - المتوقع إطلاقها في عام 2024 - وتنفيذها بصورة جماعية.

4- **إنفاذ مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة** - المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ - **وتطبيقه على القواعد المتعددة الأطراف لأسواق الكربون** من خلال أمور منها على سبيل المثال تقليص الاشتراطات المؤسسية والمالية التي تقع على أقل البلدان نمواً، وتخصيص حصة عالية لها من صندوق التكيف، وإتاحة أنشطة لدعمها في بناء القدرات.

5- **التمييز بين التمويل المتعلق بانبعاثات الكربون والتمويل المناخي** من أجل ضمان أن تكون الموارد المالية التي تُعبأ من خلال التمويل الأول إضافية إلى الهدف السنوي الحالي للتمويل المناخي البالغ 100 بليون دولار والهدف الكمي الجماعي الجديد المقترح بشأن التمويل المناخي. ومن شأن ذلك أن يتيح إعمال القياس الموضوعي والمساءلة إزاء تعهدات الشركاء الإنمائيين الطويلة الأمد في مجالي التمويل المناخي وتمويل التنمية (على سبيل المثال، هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 0,15-0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلد المانح). ومن شأن ذلك أيضاً أن ييسر إجراء تقييم أفضل لمدى دعم أسواق الكربون تعبئةَ تمويل إنمائي إضافي.

The least developed countries report 2024

Printed at United Nations, Geneva – 2416360 **(C)** – October 2024 – 116 – **UNCTAD/LDC/2024 (Overview)**